

بمشاركة (48) متدرباً ومتدربة

بدء فعاليات الدورتين التدريبيتين في مجال الرعاية التكاملية والفحص الطوعي للإيدز


□ عدن/ ذكرى جوهر تصوير/ علي الدرب

بدأت أمس بعدن فعاليات الدورتين التدريبيتين للكوادر الصحية في المواقع العلاجية المختارة حول النهج التدريبي الوطني في مجال الرعاية التكاملية، والمشورة والفحص الطوعي، والسنتين ينظمهما البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا بدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتهدف الدورتان إلى بناء قدرات الفريق العلاجي في مكافحة الإيدز.

ويشارك في الدورتين 48 مشاركاً ومشاركة من الكوادر الصحية من محافظات عدن والأمانة وتغز والمكلا والحديدة ومنهم ثمانية متعايشين مع المرض.

وسيتلقى المشاركون على مدى ستة أيام تدريبات نظرية وتطبيقية حول رعاية الحالات المزمنة والعلاج بالمضادات الفهقوية وحول الإيدز والعدوى الانتهازية والفيروس والأدوية المضادة له وكيفية تقديم الرعاية السريرية، كما سيتلقون معلومات عن محطة مهارات (skill station) وطرق استخدام بطاقة الرعاية والعلاج الوقائية والتحصير للارتزام بالعلاج والبدء باستخدام الخط العلاجي الأول للمريض وأخذ الأربعة الأنظمة الأولى من خط العلاج الأول ومعالجة الأعراض الجانبية للعلاج، وكذلك تقديم الدعم للبدء بالعلاج الوقائية مع العلاج وكيفية استخدام العلاج الثلاثي أثناء الحمل وبعد الولادة واستكمال العلاج الثلاثي في الأطفال ورعاية الحالات الحادة وزبارة الموقع العلاجي في مستشفى الوحدة والمتابع والتسجيل والاتصال والتواصل وكيفية الوقاية بعد التعرض للمهني.

وفى افتتاح الدورتين التي أقيمت في الفصح حضر ناصر منصور كلمة أشار فيها إلى أن هذه الدورة التدريبية تهدف إلى تنمية الدارك العلمية لدى المشاركين حيث وإن المشاركين كوادر لهم الدراسة الكاملة بهذا المرض وأسبابه ومسبباته وطرق العدوى وطرق الوقاية، داعياً المشاركين إلى الاستفادة من هاتين الدورتين، كما ألقى الدكتور/ عبد الحميد الصهبي المدير العام للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز كلمة قال فيها إن هذا النشاط يأتي استكمالاً للأنشطة التي أقيمت في المحافظة وذلك بهدف تدريب الكوادر الصحية التكاملية.

وأشار إلى أن المشاركين سيتلقون معارف حول الفحص والتشورة في المواقع العلاجية كون هذه الخدمة من الخدمات المهمة جداً وهي خدمة حديثة توجد في كثير من الدول وهي التي كانت تسمى الفحص الطوعي.

وأضاف أن الفحص الطوعي والتشورة جزء مهم من أجل تشجيع العاملين الطوعيين والآخرين على القيام بالفحص الطوعي. وأوضح أن الهدف من الدورتين هو كيف نقي المجتمع من الإيدز وكذلك المتعايشين مع الإيدز من خلال الصصة والتبصير أو الحد من الوصمة والتبصير.

وأكد أنه قد افتتحت أنشطة كثيرة وحملات للفحص والمشورة في الأماكن العامة في الحدائق والمتنزهات بالأمانة والناقص بالإضافة إلى تنفيذ حملات الفحص المنقول.

ومن جانبه أوضح الدكتور/ موسى خير منظمة الصحة العالمية أن التدريب مهم وفريد من نوعه وأن منظمة الصحة العالمية تقدم الدعم الفني للحصول على العلاج والرعاية وتعتبر هذا مبادرة عالمية للوصول للعلاج والرعاية الشاملة.

وأشار إلى وجود 33 مليوناً من الأشخاص المتعايشين مع عدوى فيروس الإيدز في العالم وحوالي 380 ألفاً من المتعايشين في إقليم شرق المتوسط وشمال أفريقيا والعدد التقديري لحالات الإيدز في اليمن 20 ألفاً من الإصابات وحوالي 9 ملايين من المحتاجين للعلاج بصورة طارئة هم موجودون في اليمن، مشيراً إلى أن الإصابات بكثيرة بين الأشخاص ذوي السلوكيات الخطرة.

حضر حفل افتتاح الدورتين الدكتور/ نبيل صالح عبد الرب

بدء البرنامج التدريبي لأعضاء المحليات في عدن



الإدارية في ضوء قانون السلطة المحلية ولوائحه والنظام الرقابي في قانون السلطة المحلية بالإضافة إلى علاقات التنسيق والتكامل بين الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية وفقاً لقانون السلطة المحلية. وكذا الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي والموارد المالية للوحدات الإدارية وقواعد تحصيلها ومجالات إنفاقها بالإضافة إلى مقدمة تعريفية بنظام اللامركزية والبنية التنظيمية لجهاز السلطة المحلية في ضوء قانون السلطة المحلية والإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، وكذا النظام الرقابي في قانون السلطة المحلية وأسس وقواعد إعداد قانون السلطة المحلية ولوائحه وعلاقات التنسيق والتكامل بين الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية وفقاً لقانون السلطة المحلية.

ودعا المشاركين في البرنامج التدريبي إلى الاستفادة من المواضيع التي تقدم لهم ومنها إستراتيجية السلطة المحلية والاستفادة وفهم القوانين المالية وأسلوب تطبيق قانون السلطة المحلية والنظام المالي. كما ألقى الأخ أكرم الشيخ الوكيل المساعد لتطوير القطاع المصرفي بوزارة الإدارة المحلية كلمة أوضح فيها أن هذه الدورة تأتي ضمن البرنامج التدريبي الذي وضعته الإدارة المحلية لعدد من المحافظات وتتركز بشكل أساسي في وضع موازنات السلطة المحلية والنظام الرقابي وتحصيل الموارد المالية والإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي. ويتلقى المشاركون في الورشة على مدى أسبوع معلومات حول أسس وقواعد إعداد الموازنات السنوية للوحدات


□ عدن/ واد شبيبي: تصوير/ محمد عوض

بدأت صباح أمس في معهد العلوم الإدارية فعاليات البرنامج التدريبي لعام 2008م لأعضاء المجالس المحلية ومدراء الأجهزة التنفيذية بالمحافظة والمديريات الذي تنظمه وزارة الإدارة المحلية للفترة من 27 ديسمبر العام الجاري حتى 4 يناير 2009م.

وفد الافتتاح ألقى الأخ عبدالكريم شايف أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة كلمة أشار فيها إلى أهمية البرنامج التدريبي في تطوير وتنمية معارف أعضاء المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية في مجال الإدارة والتخطيط.

في ظل اشتداد المنافسة بين المنتج المحلي والمستورد

خبراء اقتصاديون ومواطنون يرضعون تصوراتهم ورؤايمهم حول المشكلة

□ المكلا / سبأ:

في ظل العولمة الاقتصادية والتجارية الأخذة في التوسع على وقع سياسة الباب المفتوح لتدفق السلع والمنتجات دون قيود ، ما يزال المستهلك اليمني في غربة عن المنتجات المحلية.

ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في السلع المحلية والتسهيلات الجمركية للمستورد وغياب مهارات التسويق وثقافة الربح السريع وغياب التطوير عوامل تهدد المنتج اليمني

في ظل اشتداد المنافسة بين المنتج المحلي والمستورد

عبدالله دهشور أن أسعارها ليست أقل من المستوردة. وإن وجد ففارق السعر بسيط رغم أن ما ينتج محلياً يفترض أن تكون أسعاره أرخص.

ويرجع أسوأ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور علي قائد سبب ارتفاع أسعار بعض المنتجات المحلية ، إلى أن الكون الأجنبي في السلع المحلية يشكل نسبة كبيرة وهو ما يؤدي وبالتالي إلى ارتفاع تكلفتها.

وأضاف: «الغريب أنه رغم ارتفاع أسعار بعض السلع المحلية، إلا أن بعضها ذات جودة متدنية مثل بعض المشروبات والعصائر.. ولذا لا غرابة أن لا يقبل الناس عليها لأنها لا تحقق لهم المنفعة». ويشير إلى أن تفضيل السلع الأجنبية ناجم أيضاً عن يقين المستهلك بأن تلك السلع تتمتع بمواصفات وجودة عالية كونه مطمئن أن هناك رقابة في بلد المنشأ.

في تصريح صحفي لرجل الأعمال الراحل محفوظ شماش يرى أن الناس عندما يذهبون إلى السوق المحلي ، حيث قال: «لو جئنا بمنهج إيطالي أو ماليزي ويمني فإن المستهلك سيفضل الإيطالي بدرجة أولى يليه الماليزي».

يعتقد شماش أن هذا وضع طبيعي بسبب أن تلك الدول تطبق معايير عالية في مستوى الجودة والناس واثقون من جودة تلك السلع لذلك يقبلونها عليها. مشيراً إلى أن مزاحمة المنتج الأجنبي للمحلي من حيث السعر والجودة أدى إلى زيادة هذا الضغط كون الاستيراد يحظى بتسهيلات جمركية وغيرها بينما لا تحظى المنتجات المحلية بأي دعم أو حماية كافية.

عكس معرض الصناعة اليمنية الذي عقد وتم افتتاحه على هامش مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن الذي عقد بمدينة المكلا مؤخراً ، محدودية القاعدة الصناعية في اليمن والتي تنحصر في صناعة المياه المعدنية وزيتون الطبخية والمنظفات والبسكويت والعصائر والبلاستيك والأسمدة.

والسبب في رأي الدكتور قائد ، أن القطاع الخاص المحلي لا يزال تقليدي الثقافة الاستثمارية والصناعية وغير مهيئ التأهيل الكامل لدخول ميدان الصناعات الريفية لأنه يجهل عن الربح السريع.

وأضاف: «القطاع الخاص في اليمن ينظر إلى تحت قدميه ولا يمتلك رؤية مستقبلية وخطط وتصاميم للمنتجات أو مساهمة ما ينتجها عاليًا والارتزام بالحد الأدنى من مواصفات السلع.. وهو ما جعل أيضاً تواجد السلع الغذائية المحلية في السوق محدود لأنها مقصورة على سلع تقليدية جداً».

وأن كسب ثقة المستهلك يتطلب الكثير من الجهد حتى لو كانت تمتاز بمواصفات جيدة كون ذلك يحتاج إلى خطط تسويقية وترويجية كبيرة كونها تلعب في الوقت الراهن حجر الزاوية لتحقيق أعلى نسب النجاح في البيعات وهو ما أكدته مهندسة معجزة الاقتصاد الماليزي ورئيس وزراءها تنضم.

إلا أن البعض يعتقد أن هذا الحل لم يجد نفعاً عاماً بل طبقت في أوقات سابقة كونه جعل الكثير من المنتجين مطمئنين من عدم وجود المنافس الأجنبي ولذا لم يعملوا على تطوير وتحسين منتجاتهم ما اكتسبها سمعة سيئة كون السوق اليمنية عندما فتحت أمام المستورد دخلت السلع الأجنبية بأسعار منافسة وجودة أفضل.

وفي ظل الصعوبة التي تواجهها الحكومة في حماية الحدود اليمنية الطويلة فإن عملية التهريب ستظل هاجس يوقر الجميع فالكثير من السلع المهربة ذات جودة متدنية لكن تدني الثقافة الاستهلاكية لدى الكثير من الناس وضعف قدرتهم الشرائية تجعلهم يقبلون عليها.

يقول مدير الهيئة اليمنية للمواصفات والمواصفات القياسية محمد الحد الأدنى من الجودة.. لكن الشروط المطلوبة تعتمد في الأساس على الصحة والسلامة والحد الأدنى من الجودة.

وأضاف: «هناك الكثير من السلع التي تدخل إلى البلاد البعض منها لا يخضع للفحص ويتم تهريبه.. ناهيك عن السلع التي يتم احتكارها وتجزئتها بكميات كبيرة يؤدي إلى تلف هذه المنتجات ونظراً لانخفاض الكلفة الشرائية للمستهلك يشتريها البعض لأنه لا يستطيع أن يشتري السلع الجيدة لأن أسعارها في الغالب مرتفعة.

والغريب أنه مع تقادم المشكلة فتمت أمور تؤكد حالة التهاون سواء لدى القطاع الخاص أو الحكومة حيث لم يتطرق لهندسة المشكلة في مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن الذي عقد مؤخراً بمدينة المكلا ، سوى بإشارات سطحية بعيدة عن جوهر المشكلة متمكثين في جلسات عمل المؤتمرات يناقشها الصناعات التي تعيق قيام صناعة في اليمن أما الحفاظ على الصناعة الحالية فكان الغائب الأبرز إستثناء توصية يتيمة في البيان الختامي.

ورغم أن المؤتمر متعلق بالصناعة في اليمن إلا أن الملاحظ أن العصار التي كانت تقدم للمشاركين خلال فترات الاستراحة (صناعة سعودية) وهو ما يؤثر التساؤل والتناقض في نفس الوقت ، فإذا كانت ثقة الخنفة متدنية بالمنتج المحلي فلماذا يلام العامة من الناس على سلوكهم الاستهلاكي.. ولماذا قدمت العصار السعودية وخاصة ثاني أيام المؤتمر للمشاركين؟.. يجيب عنوان هذا التحقيق على هذا التساؤل.

في ظل اشتداد المنافسة بين المنتج المحلي والمستورد

خبراء اقتصاديون ومواطنون يرضعون تصوراتهم ورؤايمهم حول المشكلة

في ظل العولمة الاقتصادية والتجارية الأخذة في التوسع على وقع سياسة الباب المفتوح لتدفق السلع والمنتجات دون قيود ، ما يزال المستهلك اليمني في غربة عن المنتجات المحلية.

في ظل اشتداد المنافسة بين المنتج المحلي والمستورد

عبدالله دهشور أن أسعارها ليست أقل من المستوردة. وإن وجد ففارق السعر بسيط رغم أن ما ينتج محلياً يفترض أن تكون أسعاره أرخص.

ويرجع أسوأ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور علي قائد سبب ارتفاع أسعار بعض المنتجات المحلية ، إلى أن الكون الأجنبي في السلع المحلية يشكل نسبة كبيرة وهو ما يؤدي وبالتالي إلى ارتفاع تكلفتها.

وأضاف: «الغريب أنه رغم ارتفاع أسعار بعض السلع المحلية، إلا أن بعضها ذات جودة متدنية مثل بعض المشروبات والعصائر.. ولذا لا غرابة أن لا يقبل الناس عليها لأنها لا تحقق لهم المنفعة». ويشير إلى أن تفضيل السلع الأجنبية ناجم أيضاً عن يقين المستهلك بأن تلك السلع تتمتع بمواصفات وجودة عالية كونه مطمئن أن هناك رقابة في بلد المنشأ.

في تصريح صحفي لرجل الأعمال الراحل محفوظ شماش يرى أن الناس عندما يذهبون إلى السوق المحلي ، حيث قال: «لو جئنا بمنهج إيطالي أو ماليزي ويمني فإن المستهلك سيفضل الإيطالي بدرجة أولى يليه الماليزي».

يعتقد شماش أن هذا وضع طبيعي بسبب أن تلك الدول تطبق معايير عالية في مستوى الجودة والناس واثقون من جودة تلك السلع لذلك يقبلونها عليها. مشيراً إلى أن مزاحمة المنتج الأجنبي للمحلي من حيث السعر والجودة أدى إلى زيادة هذا الضغط كون الاستيراد يحظى بتسهيلات جمركية وغيرها بينما لا تحظى المنتجات المحلية بأي دعم أو حماية كافية.

عكس معرض الصناعة اليمنية الذي عقد وتم افتتاحه على هامش مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن الذي عقد بمدينة المكلا مؤخراً ، محدودية القاعدة الصناعية في اليمن والتي تنحصر في صناعة المياه المعدنية وزيتون الطبخية والمنظفات والبسكويت والعصائر والبلاستيك والأسمدة.

والسبب في رأي الدكتور قائد ، أن القطاع الخاص المحلي لا يزال تقليدي الثقافة الاستثمارية والصناعية وغير مهيئ التأهيل الكامل لدخول ميدان الصناعات الريفية لأنه يجهل عن الربح السريع.

وأضاف: «القطاع الخاص في اليمن ينظر إلى تحت قدميه ولا يمتلك رؤية مستقبلية وخطط وتصاميم للمنتجات أو مساهمة ما ينتجها عاليًا والارتزام بالحد الأدنى من مواصفات السلع.. وهو ما جعل أيضاً تواجد السلع الغذائية المحلية في السوق محدود لأنها مقصورة على سلع تقليدية جداً».

وأن كسب ثقة المستهلك يتطلب الكثير من الجهد حتى لو كانت تمتاز بمواصفات جيدة كون ذلك يحتاج إلى خطط تسويقية وترويجية كبيرة كونها تلعب في الوقت الراهن حجر الزاوية لتحقيق أعلى نسب النجاح في البيعات وهو ما أكدته مهندسة معجزة الاقتصاد الماليزي ورئيس وزراءها تنضم.

إلا أن البعض يعتقد أن هذا الحل لم يجد نفعاً عاماً بل طبقت في أوقات سابقة كونه جعل الكثير من المنتجين مطمئنين من عدم وجود المنافس الأجنبي ولذا لم يعملوا على تطوير وتحسين منتجاتهم ما اكتسبها سمعة سيئة كون السوق اليمنية عندما فتحت أمام المستورد دخلت السلع الأجنبية بأسعار منافسة وجودة أفضل.

وفي ظل الصعوبة التي تواجهها الحكومة في حماية الحدود اليمنية الطويلة فإن عملية التهريب ستظل هاجس يوقر الجميع فالكثير من السلع المهربة ذات جودة متدنية لكن تدني الثقافة الاستهلاكية لدى الكثير من الناس وضعف قدرتهم الشرائية تجعلهم يقبلون عليها.

يقول مدير الهيئة اليمنية للمواصفات والمواصفات القياسية محمد الحد الأدنى من الجودة.. لكن الشروط المطلوبة تعتمد في الأساس على الصحة والسلامة والحد الأدنى من الجودة.

وأضاف: «هناك الكثير من السلع التي تدخل إلى البلاد البعض منها لا يخضع للفحص ويتم تهريبه.. ناهيك عن السلع التي يتم احتكارها وتجزئتها بكميات كبيرة يؤدي إلى تلف هذه المنتجات ونظراً لانخفاض الكلفة الشرائية للمستهلك يشتريها البعض لأنه لا يستطيع أن يشتري السلع الجيدة لأن أسعارها في الغالب مرتفعة.

والغريب أنه مع تقادم المشكلة فتمت أمور تؤكد حالة التهاون سواء لدى القطاع الخاص أو الحكومة حيث لم يتطرق لهندسة المشكلة في مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن الذي عقد مؤخراً بمدينة المكلا ، سوى بإشارات سطحية بعيدة عن جوهر المشكلة متمكثين في جلسات عمل المؤتمرات يناقشها الصناعات التي تعيق قيام صناعة في اليمن أما الحفاظ على الصناعة الحالية فكان الغائب الأبرز إستثناء توصية يتيمة في البيان الختامي.

ورغم أن المؤتمر متعلق بالصناعة في اليمن إلا أن الملاحظ أن العصار التي كانت تقدم للمشاركين خلال فترات الاستراحة (صناعة سعودية) وهو ما يؤثر التساؤل والتناقض في نفس الوقت ، فإذا كانت ثقة الخنفة متدنية بالمنتج المحلي فلماذا يلام العامة من الناس على سلوكهم الاستهلاكي.. ولماذا قدمت العصار السعودية وخاصة ثاني أيام المؤتمر للمشاركين؟.. يجيب عنوان هذا التحقيق على هذا التساؤل.

فإقبال الكثير من المستهلكين على المنتج الأجنبي في ظل توفر سلع محلية بديلة، يعكس حجم المشكلة القائمة في وقت ما يزال البحث عن حلول مجرد توجهات نظرية تحتاج إلى وقت أكبر لترجمتها عملياً. فيما يزداد اتساع الفجوة يوماً بعد يوم.

يعتقد عبدالله با بجميرة (42) عاماً من سكان مدينة المكلا أن المنتجات الخارجية (المستوردة) أكثر جودة فهو يفضلها على نظيراتها المحلية وقال: «لست وحدي الذي يثق بالمنتج الخارجي أكثر من المحلي التي تنقصها الجودة».

يزداد وضع المنتجات المحلية سوءاً يوماً بعد يوم أمام حالة من الإغراق التي تشهدها السوق المحلية ، خاصة مع مطلع الألفية الجديدة والتي ارتفعت فيها وتيرة الاستيراد لمنتج مختلف المنتجات بشكل كبير.

ومن الصعب بمكان على الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وضع قيود على عملية الاستيراد الكبيرة.. في ظل انتاج سياسة السوق المفتوح والسماح المثبتة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي ستضع المنتج المحلي أمام مواجهة صعبة للغاية يفترض أن يكون المنتج المحلي قد استعد للمنافسة منذ وقت مبكر لتقديم منتجات على قدر كاف من الجودة وبأسعار تنافسية.

لكن نزاع الإقبال على المنتج الأجنبي يتطلب البحث عن حلول ناجمة قبل أن تجد الكثير من المصانع نفسها مضطرة إلى الإغلاق.

يرى مدير الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس المهندس احمد البشة أن عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية التي عن دندني الوعي الاستهلاكي في اليمن نتيجة ضعف الوعي والثقافة العرفية.

وقال: «المنظ الاستهلاكي الحالي يدفع المستهلك إلى تلبية رغباته من السلع الاستهلاكية من عدة مصادر منها المستورد دون معرفة ما إذا كانت هذه السلع ذات جودة مناسبة».

وأضاف: «ليست كل سلعة مستوردة ذات جودة عالية ومطابقة للمواصفات والمقاييس.. كما أنه ليس كل منتج وطني ردي» ونو جودة منخفضة.. فهناك الكثير من المنتجات الوطنية ذات جودة جيدة مقارنة بمثيلاتها من السلع المستوردة».

تتباين الأسباب المؤدية إلى تفضيل الكثير للمنتج الأجنبي لكنها في الأخير تصب في بؤفة واحدة، خلاصتها أن المشكلة أخذة بالتوسع ما سيحتم على بعض المصانع تخفيض طاقتها الإنتاجية تدريجياً وصولاً إلى الإغلاق كما حدث لبعض المصانع ومنها مصنع بطاريات السيارات بمحافظة تغز الذي تم إغلاقه منذ ما يقارب 15 عام.

وفي حين يرى البعض أن هناك سلعة محلية ذات جودة عالية لكن لم يكن مقعاً لهم بشراتها والسبب كما يقول

مديرية دمت تحظى بـ (47) مشروعاً تنموياً خلال العام الماضي

□ الضالع/ مثنى الحضوري:

أوضح الأخ/ هشام سعيد مدير عام مديرية دمت، رئيس المجلس المحلي، أن هذه المديرية تحظى بـ (47) مشروعاً إيمانياً على كافة الأصعدة التعليمية وتربوية وصحياً وزراعياً وفي مجالات الري والأشغال والعمارة والمياه والشباب والرياضة وغيرها كثرة لاهتمام القيادة السياسية مثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وجهود قيادة المديرية.

وأضاف في تصريح لـ (14 أكتوبر) أن إدارة المديرية قامت بالتابعة المستمرة مع الجهات المختصة لدعم العملية التنموية في المديرية ، وأن أهم ثمار هذه

العام القادم سيشهد أكبر حملته توعوية في مجال التنمية البشرية بدمار

□ دمار/ صقر ابوحسن:

قال أمين عام مؤسسة الأجيال لتنمية البشرية (محمد الرعوي) أن مؤسسته ستشدد العام المقبل حملتها توعوية في مجال التنمية البشرية ومجالات أخرى أكثر أهمية في أوساط الشباب، بمحافظة دمار.

وأضاف الرعوي لـ (14 أكتوبر) أن الحملة والتي ستستمر لمديري عام كامل ستتضمن دورات تدريبية لعدد من الدربين الدوليين في مجال «البرمجة اللغوية العصبية» تطوير الذات، تطوير الشخصية بخط البيروغريها من المواضيع ذات الصلة» بالإضافة إلى محاضرات في مجال التوعية بمخاطر المخدرات وتعزيز الهوية الوطنية

لدى الشباب ودور الشباب في تنمية مفاهم التطوع والناصرية وكذلك هذه التوعية بحقوق الإنسان وكيفية الحفاظ على هذه الحقوق المشروعة التي كفلها الدستور والقانون ، وكذلك حق المواطن أثناء فترة التحقيق والحبس.

مشيراً إلى أن الحملة تحمل عنوان «وطن يتسع للجميع» تأتي بالتعاون مع عدد من المنظمات المدنية العاملة في اليمن.

ونوه أن الحملة تتضمن أيضاً محاور في مجالات ثقافية ومعارض تشكيلية وأسميات شعرية وقصصية ومسرحيات توعوية هادفة.